إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 08/308
للنشر الفوري
١٨ ديسمبر ٢٠٠٨

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

## الصندوق يقرر التركيز على رد الفعل المطلوب تجاه الأزمة، والتوصيات الملائمة بشأن السياسات، والبنيان المالي الجديد

صرح السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، خلال المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي حول برنامج العمل (بالانجليزية) بتاريخ ٢٤ نوفمبر الماضي بأن الصندوق سوف يركز في الفترة القادمة على مساعدة البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى إصدار رد الفعل الملائم تجاه الأزمة المالية والاقتصادية وإصلاح البنيان المالي العالمي.

وذكر السيد ستراوس–كان في معرض الحديث عن إرشادات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة المعنية بتوجيه سياسات الصندوق، وقمة البلدان المتقدمة والأسواق الصاعدة التي عقدت مؤخرا، أن "اللجنة الدولية وزعماء مجموعة العشرين أكدوا على الدور المحوري الذي يؤديه الصندوق في إصدار ردود الأفعال المطلوبة تجاه الأزمات وبلورة الأفكار ذات الصلة." وأضاف بقوله: "سوف نعمل على تحقيق تقدم في هذا الخصوص وفقا للتفويض المنوط بنا كي نسهم في استعادة الاستقرار المالي العالمي وحفز النمو الاقتصادي المستمر."

وقال سيادته: "إن التصدي لهذه التحديات الكبرى سوف يكون مهمة صعبة بالنظر إلى محدودية الميزانية في الوقت الراهن، كما سيتطلب تركيزا كبيرا والتزاما قويا. وأنا على ثقة من أن الصندوق سوف يتمكن، بفضل خبرائه المخلصين وأعضائه المتعاونين، من القيام بالمهمة المعهودة إليه والمساعدة على توجيه دفة العالم كي يتجاوز هذه الأوقات الصعبة"، مضيفا أن أولويات عمل الصندوق سوف تركز على ثلاثة مجالات أساسية في الشهور القادمة.

**الدعم المالي في الوقت المناسب تلبية لاحتياجات البلدان الأعضاء:**

*التمويل العاجل:* قدم الصندوق وسيواصل العمل على تقديم موارد إقراضية ضخمة على أساس عاجل ومرن لدعم تدابير السياسات الأساسية التي تتيح حلولا عالية الفعالية للأزمة الاقتصادية الراهنة، مع الحد من التأثير الممكن على قطاعات السكان الضعيفة.

*إصلاح أدوات الصندوق:* إزاء اتساع نطاق الأزمة، بادر الصندوق على الفور بإنشاء تسهيل تمويلي جديد هو "التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل" (SLF)، من أجل مساعدة البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية القوية والسياسات المحلية الفعالة على مواكبة ضغوط السيولة قصيرة الأجل الناشئة عن تطورات الأسواق الخارجية. وإضافة إلى ذلك، سوف ينظر المجلس التنفيذي في بعض العناصر الأخرى التي ينطوي عليها الإقراض، مثل إمكانيات الابتكار والترشيد في أدوات الصندوق والشرطية المقترنة بها. وسوف يستعرض المجلس التنفيذي أيضا حدود استخدام الموارد، وآجال الاستحقاق وحجم الرسوم، وكفاية موارد الصندوق، إلى جانب بعض الخيارات المكملة لها.

**الفهم الكامل لأسباب الأزمة وآثارها:**

*استخلاص الدروس والتوصية بردود الأفعال الملائمة:* يأخذ الصندوق زمام القيادة في توفير التحليلات الشاملة لأسباب الأزمة والدروس المستخلصة منها على صعيد السياسة الاقتصادية الكلية والقواعد التنظيمية. وفي ضوء هذا التحليل، يضع الصندوق توصيات حول ردود أفعال السياسات الملائمة في هذين المجالين، سواء للخروج من الأزمة أو لمعالجة تحدياتها الأطول أجلا.

*الإنذار المبكر:* يعمل الصندوق على تكثيف الجهود في مراقبة مواطن الضعف النظامية والقُطْرية. وبشكل أعم، يسعى الصندوق لاستباق التطورات عن طريق استشراف القضايا الناشئة بغية جذب انتباه صانعي السياسات إليها.

*التأثير على البلدان منخفضة الدخل:* سوف يتابع الصندوق عن كثب تأثير الصدمات المتداخلة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وأسعار الغذاء والوقود شديدة الارتفاع على البلدان ذات الدخل المنخفض. وسوف يستعرض احتمالات الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو وأوضاع موازين المدفوعات وسلامة القطاعات المالية في هذه البلدان. ويقف الصندوق على استعداد لدعم البلدان منخفضة الدخل بالمساعدة الفنية والمالية وسوف يبحث الحاجة لتطويع سياسته ومشاركته المالية مع البلدان الأعضاء لكي تصبح أكثر ملاءمة لاحتياجاتها.

**المساهمة في تحسين البنيان المالي الدولي:**

*تنسيق الجهود:* يمتلك الصندوق ما يلزم من الأدوات كي يشارك مشاركة كاملة في جهود الإصلاح الشامل للقواعد التي تحكم الأسواق المالية، وذلك بفضل عضويته شبه العالمية وخبراته الاقتصادية الكلية والمالية الأساسية، والتفويض الممنوح له في مجال تشجيع التعاون الدولي. ويضطلع الصندوق بمسؤولية فريدة تتمثل في تقديم الآلية المطلوبة للتشاور والتعاون، بما يسمح لجميع البلدان الأعضاء بالتعمق في هذه القضايا ودمج جهودها في إطار موحد لحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي العالمي.

*توثيق التعاون:* سوف يعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع مجموعة العشرين بصدد خطة العمل التي تحددت ملامحها أثناء قمة المجموعة، كما سيسهم في جهود مجموعات العمل التي شكلتها مجموعة العشرين للخروج بمقترحات حول طائفة متنوعة من القضايا، ومنها تعزيز القواعد التنظيمية السليمة وزيادة الشفافية، وتوثيق التعاون الدولي وتشجيع النزاهة في الأسواق المالية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية. وسوف يعمل الصندوق أيضا على توثيق أواصر التعاون مع "منتدى الاستقرار المالي" في تشكيله الموسع على النحو الذي تم الاتفاق عليه مع رئيس المنتدى. وعلى وجه التحديد، سوف تتعاون المؤسستان في إجراء عمليات إنذار مبكر لأي مخاطر قد تهدد استقرار النظام.

*التقدم في مجال الرقابة:* سوف يستمر العمل على استيفاء أولويات الرقابة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي أقرتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في شهر أكتوبر الماضي. وعلى وجه الخصوص، سوف يجري الصندوق تحليلا لانعكاسات عملية تخفيض نسب الرفع المالي على إنشاء الائتمان والروابط الائتمانية بين مختلف بلدان العالم، فضلا على الظروف المؤدية إلى تعافي الاقتصاد من الضغط المالي. كذلك سوف تُجرَى مراجعة خاصة بشأن استقرار نظام أسعار الصرف، ومراجعة لبرنامج تقييم القطاع المالي (بالاشتراك مع البنك الدولي) لتقدير مدى الحاجة إلى إجراء مواءمات في هذه الأداة، مع الاستفادة من دروس الأزمة المالية وما يتبلور من أفكار بشأن البنيان المالي الجديد.

وبينما تركز أولويات الصندوق على الأزمة المالية العالمية، فلا يزال العمل مستمرا على إصلاح نظام الحوكمة المطبق في الصندوق وتحديثه. وقد ذكَّر السيد ستراوس-كان البلدان الأعضاء بضرورة العمل على اتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة محليا للمضي قدما في إصلاح نظام الحوكمة وتنفيذ إصلاحات الحصص والأصوات وتطبيق نموذج الدخل الجديد. وقال سيادته: "إن مبادرة الأعضاء باتخاذ الإجراء اللازم في حينه سوف يدعم شرعية الصندوق ويعزز مصداقيته وفعاليته."